

# تقييم معيار الرقابة الداخلية الشرعية

## أ. د سمير الشاعر

أستاذ المحاسبة والاقتصاد الإسلامي

مستشار ومحاضر في العديد من الجامعات اللبنانية

عضو سابق في مجلس أمناء صندوق الزكاة في لبنان

خبير معتمد في المالية الإسلامية لدى صندوق النقد الدولي IMF

مدير التدقيق الشرعي سابقاً في بيت التمويل العربي (مصرف إسلامي)

عضو اللجان الشرعية في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI

# نظرة عامة على المعايير تحت المراجعة

## ■ معايير الضبط:

□ الرقابة الشرعية

□ الرقابة الشرعية الداخلية.

## ■ معيار المراجعة

□ فحص المراجع الخارجي - الالتزام ومبادئ الشريعة الإسلامية

# موجز عن معيار الضبط الرقابة الشرعية

- تعريف الرقابة الشرعية، ومبادئها
- الهدف من الرقابة الشرعية
- مسؤولية الالتزام بالشرعية
- إجراءات الرقابة الشرعية
- الجودة النوعية
- التقرير
- مسؤولية تطبيق المعيار

# التعليق على معيار الضبط الرقابة الشرعية

- موجز بدرجة مخلة
- حصر الهدف الأساس بمعاونة هيئة الرقابة الشرعية **وكأنه لا** **جهات رقابة شرعية أخرى**، وخاصة إذا جئنا المستقبل بعد استقرار الصناعة بعدم وجود هيئة لكل مؤسسة.
- تكرار بالهدف والمسؤولية
- العزو لمعيار هدف المراجعة ومبادئها وخاصة الفقرة 7
- والفقرة 17 (إبداء الرأي) من معيار تقرير المراجع الخارجي

# التعليق على معيار المراجعة - فحص المراجع الخارجي - الالتزام ومبادئ الشريعة الإسلامية

## ■ مسؤولية المراجع الخارجي حصرت:

- بقياس الالتزام الشرعي بما تقره هيئة المؤسسة فقط - متجاهلين النظام العام من الجهات المرجعية الفنية والشرعية فضلاً عن القانون العام.
- فقرة 10 **كيف ستتوافق معيار IFSB** رقم 10 المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية عام 2009، وهو ما يعتبر متقدماً على المسجل في معيارنا.
- **النطاق فيه كلام لجهة توسيعه**، كونه يحدد بإرادة المتعاقدين وقد يكون أوسع مما أورده المعيار

# التعليق على معيار الضبط الرقابة الشرعية الداخلية موضوع التكليف

# محتوى معيار الضبط – الرقابة الشرعية الداخلية

- الأهداف
- الرقابة الشرعية الداخلية
- الإستقلالية والموضوعية
- الإتقان المهني
- نطاق العمل
- إنجاز عمل الرقابة الشرعية الداخلية
- إدارة الرقابة الشرعية الداخلية
- الجودة النوعية للرقابة الشرعية
- عناصر النظام الفعال للرقابة الشرعية الداخلية
- مسؤولية تطبيق المعيار

# مقارنة على مستوى الأهداف بين المعيار والفنيات الدولية

## ■ أهداف المعيار:

يجب أن تتم الرقابة الشرعية الداخلية من خلال **قسم مستقل** /  
**إدارة مستقلة أو جزء من إدارة الرقابة الداخلية** حسب حجم المؤسسة،  
وينشأ داخل المؤسسة بغرض فحص وتقييم مدى التزام المؤسسة بأحكام  
ومبادئ الشريعة، والفتاوى، والإرشادات، والتعليمات الصادرة عن هيئة  
الرقابة الشرعية للمؤسسة (**يشار إليها فيما بعد بأحكام ومبادئ الشريعة  
الإسلامية**).

إن الهدف الأساسي من الرقابة الشرعية الداخلية هو التأكد من أن  
إدارة المؤسسة أدت مسؤولياتها **تجاه** تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة  
الإسلامية، وفقاً لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة.



# التعليق على الأهداف

- عدم وضوح الرؤية في صورة وصفة الرقابة الشرعية الداخلية ما أورثها **الضعف** تجاه مختلف الأطراف خاصة الإدارة بدليل «**قسم مستقل/ إدارة مستقلة أو جزء من إدارة الرقابة الداخلية**» كيف ستشهد هذه الصناعة تقدم حقيقي دون تطور أجهزتها.
- قيد أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية «بالصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة (يشار إليها فيما بعد بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية).» أين الالتزام إذا وجد في الدولة هيئة عليا أو أن القانون العام نظم ما هو أكثر مما أقرته هيئة مؤسسة ما، وأين الالتزام بتعاميم المصارف المركزية..... وهذا **تخبط وتضارب**
- قيد الهدف الأساس بـ «مسؤولياتها **تجاه** تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية»، أي إصدارات الهيئة الشرعية.

# أهداف المراجعة والمراجع في الصناعة الفنية المقابلة

■ إن الوظيفة الأساسية للمراجعة هي **إضفاء الثقة** على المعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية. وتساعد هذه المعلومات متخذي القرار في تقويم المبادئ المختلفة والعائد المتوقع والتكاليف والمخاطر مما يزيد في فاعلية الأفراد والمشروعات والأسواق والحكومات في تخصيص الموارد النادرة.

■ يتعين على المراجعون أداء أعمالهم بالطريقة التي تحافظ على **مصلحة المجتمع واحترام ثقته وإظهار التزامهم بالإطار المهني**، ومن أبرز العلامات المميزة للمهنة قبول المسؤولية تجاه المجتمع الذي يتكون من العملاء، مانحي الائتمان، الهيئات الحكومية، أصحاب الأعمال، المستثمرين، وغيرهم من المستفيدين الذين يعتمدون على موضوعية وأمانة المراجعون. **ويتعين على كل مراجع أن يلزم نفسه باحترام ثقة المجتمع**، وأن يسعى بصفة مستمرة لإظهار تفانيه في تقديم أفضل أداء مهني حفاظاً على ثقة المجتمع في المهنة.

■ **أين أهدافنا ووضوحها في معاييرنا.**

■ أما ما نص عليه في المعيار جاءت عباراته كأننا نخاطب أنفسنا بدليل «**إن الهدف الأساسي من الرقابة الشرعية الداخلية هو التأكد من أن إدارة المؤسسة أدت مسؤولياتها تجاه تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وفقاً لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة**»

# التعليق على نقطة الرقابة الشرعية الداخلية من فقرة 3-5

■ فقرة 3: الرقابة الشرعية الداخلية جزء لا يتجزأ من وسائل الرقابة في المؤسسة، وتعمل وفقاً للسياسات الموضوعة من قبل المؤسسة. ويكون للرقابة الشرعية الداخلية دليل يوضح الأغراض، والصلاحيات، والمسؤوليات (الدليل)، ويتم إعداد الدليل من قبل الإدارة بصورة متفقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويتم إعداده من هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة، ويصدره مجلس الإدارة، وتتم مراجعة الدليل بانتظام.

■ التعليق وفقاً للسياسات الموضوعة من قبل المؤسسة، وهو ما يخالف فنيات الصناعة المقابلة. وأيضاً ويتم إعداد الدليل من قبل الإدارة، بل من الجهات المرجعية عموماً والمكلفة داخلياً بالتنسيق مع الإدارة قبل الاعتماد.

■ فقرة 4: يجب أن يبيّن الدليل أن المراقبين الشرعيين الداخليين ليس لديهم صلاحية أو مسؤولية تنفيذية تجاه الأعمال التي يراجعونها. أي قيدنا ما عليهم وليس ما لهم وهو خلاف الفنيات عند الرديف والمقابل.

# تابع التعليق على نقطة الرقابة الشرعية الداخلية

## من فقرة 3-5

- فقرة 5: يمكن القيام بعمل الرقابة الشرعية الداخلية عن طريق إدارة المراجعة الداخلية/ إدارة الرقابة الداخلية، على أن يكونوا مؤهلين لهذه المهمة ويتمتعون بالاستقلالية. وفي حالة وجود وحدة مستقلة للرقابة الشرعية الداخلية تكون لها صلاحيات مماثلة لصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية/ إدارة الرقابة الداخلية للمؤسسة.
- التعليق الربط والدونية في التراتبية الوظيفية في الهيكل التنظيمي، وللأسف الكلام لم يساوي بالقرين الفني حتى.....
- الاستقلالية: أي استقلالية وهو تابع لإدارة فنية قرينة وللإدارة كما مر.
- وفي حالة وجود وحدة مستقلة، أي لا حسم وهو كلام لا يليق أن يكون بمعيار.
- أين الإشارة لما تنظمه الجهات المرجعية كالبنك المركزي في لبنان أو بالقانون بما سيكون.

# التعليق على نقطة الاتقان المهني من فقرة 9-16

بداية الاحترافية تقتضي وضع: «مواصفات ومسؤوليات المراجع وقواعد آداب وسلوك المهنة» يشمل:

- مواصفات المراجع
  - واجبات ومسؤوليات مراجعي الحسابات
  - آداب وسلوك المهنة
    - الأمانة والاستقامة
    - الموضوعية والاستقلال
    - العناية المهنية الكافية
    - نطاق وطبيعة الخدمات
- القواعد المهنية
  - الاستقلال
  - الأمانة والاستقامة
  - العلم بالإفصاح عن معلومات مضللة عند إعداد القوائم المالية أو السجلات
  - تعارض المصالح
  - الالتزام بالمعايير
  - المعايير العامة

# تابع «مواصفات ومسؤوليات المراجع وقواعد آداب وسلوك المهنة» يشمل:

- الكفاءة المهنية
- العناية المهنية الكافية
- التخطيط والإشراف
- الحصول على معلومات كافية وملائمة
- أن يؤدي التقيد بالمعيار إلى قوائم مالية مضللة
- خدمات الزكاة والضريبة
- اقتران اسم المراجع بالقوائم المالية السرية
- الأتعاب والأتعاب المشروطة
- المنافسة على الأتعاب
- الاتصال بالمراجع السابق
- السلوك الحسن
- الدعاية والإعلان
- العمولات وأتعاب الإحالة
- اسم المكتب ونشاطه
- أموال العملاء
- مزاولة الأعمال الأخرى

## تابع «مواصفات ومسؤوليات المراجع وقواعد آداب وسلوك المهنة» يشمل:

- في التعليق: ينبغي وضع هذا الدليل بشكل مطلق للصناعة ومهنة الرقابة الشرعية بجميع مستوياتها على أن تعزو المعايير الخاصة كل بموضعه لهذا الدليل. وهو ما اعتمده السعودية في تنظيم المهنة وبالتعاون مع الجهات الدولية .
- بعد ما سبق يكون التعليق وعلى الفقرات من 9-16، لا داعي لوجودها داخل معيار يرتب وينظم عمل الرقابة الشرعية الداخلية بل يكتفى بالعزو للدليل أعلاه إذا وجد.

# نطاق العمل

- يجب أن يشمل نطاق أعمال الرقابة الشرعية الداخلية:
  - فحص وتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية لدى المؤسسة،
  - وكذلك نوعية الأداء عند القيام بالمهام المكلفة بها.
- إن الغرض من فحص كفاية نظام الرقابة الشرعية الداخلية هو معرفة ما إذا كان النظام القائم يوفر تأكيداً معقولاً بأن أهداف المؤسسة في الإلتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم تحقيقها بكفاية وفعالية.



# نطاق المراجعة الداخلية عند الآخر المقابل

■ معظم الإدارات العليا حالياً , تعتمد على وظيفة المراجعة الداخلية , في تعزيز نظم الرقابة الداخلية لديها. و حيث أن وظيفة المراجعة الداخلية بمفهومها الحديث , أصبحت تمارس أنشطتها:

- في مختلف أجزاء التنظيم دون استثناء ,
- وتراجع كافة العمليات الإدارية والمالية والتشغيلية,
- فإنه يمكن القول بأن نطاق المراجعة الداخلية لا يقتصر على فحص وتقييم نظم الرقابة الموضوعية لتحقيق الكفاية والفعالية في بلوغ الأهداف بل أصبح يتسع ليشمل أيضاً تقييم الأهداف نفسها وما دونها من خطوات.

■ ونجد أن المراجع الداخلي اتسعت اهتماماته إلى رفع توصيات إلى الإدارة العليا تتعلق بتحسين الأداء ولا يقصر هذه الاهتمامات على التقرير عن فعالية الأداء الحالي. أي أن المراجع في هذه الحالة سوف يوجه عناية الإدارة العليا إلى كيفية معالجة الانحرافات , وليس الإشارة إليها فقط مع ترك الأمر للإدارة العليا في شأن تدبير معالجتها.

# التعليق على نطاق العمل

- واضح الخجل بالمهمة أو إثارة السلامة وليس إنجاز عمل فني لا يقل مهنية عما عند الآخر الذي نعلوه بمهام إضافية على مهامه الأساسية من منظور شرعي فمثلاً متابعة تنفيذ قرارات الهيئة تدقيق تنفيذ الصيغ الشرعية، الالتزام الشرعي العام، التحقق من احتساب الربحية..... وغيرها.
- أن تقنين الجهات المرجعية مصارف مركزية هيئات رقابة مصرفية أو شرعية عليا إن اعتمدت، لن يقل عما عند الآخر.

# إنجاز عمل الرقابة الشرعية الداخلية

- **فقرة 21:** يجب أن يكون التقرير موضوعياً وواضحاً وفي موعده. كما يجب أن يوضح التقرير **غرض ونطاق ونتائج** الرقابة الشرعية الداخلية، وينبغي أن يتضمن التقرير رأي المراقبين الشرعيين الداخليين. كذلك ينبغي أن يتضمن التقرير توصيات حول التحسينات المستقبلية والعمل التصحيحي، **وأن ينوه بالأداء المتميز**، كلما كان ذلك مناسباً.
  - **التعليق** هل حددنا حقاً الغرض نحن في المعيار وهو المختلف عن الهدف فنياً.
  - ثم نعود لمشكلة النطاق وما سبق فيه الكلام.
- **تحال إلى هيئة الرقابة الشرعية** جميع المنازعات التي تنشأ بين الإدارة والرقابة الشرعية الداخلية بشأن الأمور المتعلقة بالتفسيرات الشرعية لإصدار حكم فيها.
  - **التعليق:** الإحالة للهيئة الشرعية ممتاز ونافع ويقوي، ولكن أين الاعتبار للقوانين والتعاميم الأخرى المنظمة، ولما المرد حصرًا للهيئة ونحن نسمع الكثير عن الضغوط التي تمارسها الإدارات التنفيذية على الهيئات لمخارج وبدائل للموضوع الواحد لتحقيق الإدارة أهدافها والتي قد تكون ضيق، وهو ما تعترض عليه الجهات الفنية النازمة المراقبة لأعمال المصارف الإسلامية، حتى وصل الأمر ببعضها وضع ملاحظات مست الهيئات **وكان سجل اضطررنا بعد للتراجع لتعلقه بفتايات وليس بأحكام شرعية.**

# الجودة النوعية للرقابة الشرعية

- **فقرة 25-** يتعين على رئيس الرقابة الشرعية الداخلية وضع برنامج فعال للجودة النوعية للرقابة الشرعية بغرض تقييم عمليات الرقابة الشرعية الداخلية بصورة كافية والمحافظة على هذا البرنامج.
- **يكتفى بالعزو للدليل السابق اقتراحه ولعدم صلاحية موقعها** بعيدة عما يدعمها.

وأخر دعوانا  
أن  
الحمد لله رب العالمين  
وشكراً

[drshaer@gmail.com](mailto:drshaer@gmail.com)

[dr@samirshaer.com](mailto:dr@samirshaer.com)

009613866405